هزل باسم يوسف

عبد الحكيم حيدر

عوّدَتني الأحداث أن أضحك على المثل «رجعت ريمة لعاداتها القديمة»، لأن ريمة لم ترجع، ولأنها لم تترك قديمها أصلاً، ولن تتركه أبداً، لأن «الفكة ومستلزماتها في استديوهات ترقيص الحواجب ونتفها أيضاً» مع قديمها دائما، حتى وباسم في أميركا أو دبي، حتى وإن عاد إلى القاهرة، أو سكن في أم درمان. ولأن الرزق الخفيف صار مصدر قوت ريمة وحليفها ومصيرها وملهمها، فماذا تفعل «النّدّافة» في «محجر للرخام» كل عمّاله من الرجال؟ وماذا يفعل طبيب لم يمارس الطب حينما يتم «استنجاره» ك «رحم» بالملايين، لدواعي تنشيط جرعة الهزل في أيام كلها هزل؟ يتوهم باسم يوسف أن عودة نجوميته ستأتي من دبي بتكرار لعبة الهزل، كما ظنها الراحل طلعت زكريا في آخر أفلامه، وكما ظنها أيضا هاني رمزي، بعدما مشت في بحار الخيانة مياه كثيرة وكفت الجماهير عن تجرُّع الهزل، والجماهير بالطبع لا تنزل إلى بحر الهزل أو استعطافها مرتين، فماذا سيفعل باسم في قناة الشرق، المنتحلة بفجاجة في دبي، كي يعيد جماهيره بعد سنوات؟

أصعب شيء أن تصنع نجوميتك في «حوض السياسة المرصود» فجأة، ثم تكتشف أنك كنت ضيفا على حجر المال السياسي المدفوع، ثم تمت إزاحتك بلطف، لأن المرحلة تجدّد من نفسها كما يحدث الآن لمرتضى منصور وأولاده، ثم تزاح بالتالي، عنك، هذه الجماهيرية، بعد اكتشاف اللعبة من خلال الوعي الجماهيري، فتحاول جاهدا بالمكافحة في محاولة استرداد جماهيرك بأي حيلة، حتى وإن كانت في دبي.

بعدما مرّت تحت كباري دبي آلاف السفن من إسرائيل حتى بنما، فهل يصلح العطّار ما أفسدته الأحداث في حواجب باسم يوسف؟ منذ ترك الطب إلى غير رجعة، يحفظ دوره جيدا عن ظهر قلب، سواء في قناة الشرق أو الغرب أو الفلفل أو الشطة. المهم ألا يفقد دبي، ويكون دائما ظهيرا لأي دكتاتور. يتقن باسم هذه الأدوار التي تُدرّ عليه العملة الصعبة (بالأخضر) اللذيذ، كما وصفها هو بنفسه، سواء انتقل من كفيل إماراتي إلى سعودي أو من سعودي إلى إماراتي. المهم أن يستمتع بدفء الاثنين معا إن أمكن ذلك. يعرف باسم جيدا اتجاه الريح، ودائما يقود مراكبه إلى المغانم في لحظات الخلل التي تسود العالم.

ترك الطب كي يُسلّي أصحاب الانقلابات بترقيص حواجبه من المحيط إلى الخليج، وممكن أيضاً في أميركا، لو دفع له ترامب في هذه الأيام، ففي جعبة باسم الكثير، والطبخة سهلة جدا، و«طواقم الإعداد» موجودة في كل بلد رهن إشارته. والطبخة بالطبع، والبهارات، والنار الهادئة، مصرية مائة في المائة، والرزق كما يقال «يحب الخفيّة».

هناك سؤال أخير: هل يختار الإنسان حظه، أم قرشه، أم محل إقامته؟ الحقيقة أن باسم يوسف اختار الثلاثة، حظه، وقرشه ومكان إقامته. مكان بعيد، يضمن له حرية الحركة وخدمة العميل تحت أي ظرف (ظرف كوميدي بالطبع)، المهم أن يعرف «قيمة المقادير» في الطبخة واتجاه الريح، معاكسة كانت أم مواتية، وخصوصا ريح المال.

صحيح أن باسم ينتقل من طائرة إلى أخرى لتصوير برامجه، كفاحا بالطبع أمام لقمة العيش المغموسة بالتعب والعرق والدموع. وأتذكر أن الفنانة صابرين كانت تتنقل من طائرة إلى أخرى وهي صبية، للغناء في بيوتات الخليج بكل صفاء وعفّة بلا أي خدش، فلما كبرت في السن وأخشوشنت الرقاب، دخلت على دور أم كلثوم، وبعدما صدّقت الدور وشريته، وشربها، احتجبت في البيت، كي يأتيها الرزق الطيب على ياسمين منديل أم كلثوم (في أدوار طاهرة تتناسب مع شكلها الذي وصلت إليه). وبعد سنوات، عادت متناسية إيشارب أم كلثوم، ونزلت إلى الساحة بالمكياج، فأهلا بباسم يوسف مرة ثانية (بعد الاحتجاب المرسوم له)، سواء في مدينة الإنتاج الإعلامي فيما بعد (بمكياج أو بدونه)، أو في دبي ، أو على حجر محمد بن سلمان، بعد أن يؤدي الفريضة، ويرمي إبليس بالحصى، ثم يتوجه إلى قصر (خدم) ابن سلمان، كي يوقّع عقد العمل، وقد يرى مرتضى هناك بجلباب أبيض يصلي ركعتين لله، وقد يتم الصلح بينهما هناك، ونتساءل:

- الصلح على إيه؟
- مش عارف.

رقصة ترامب الأخيرة

كمال عبد اللطيف

أثارت الانتخابات الرئاسية الأميركية، وما تزال، في المشهد السياسي الأميركي والعالمي، سجالاً كثيراً، مرتبطاً بالقوانين المنظمة للانتخابات، ومرتبطاً، في الوقت نفسه، بالنظام الديمقراطي الأميركي. وقد ارتفعت حدّة النقاش، بعد رفض الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، النتائج التي أعلنت فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن. وإذا كانت وسائل الإعلام وقنواته الكبرى في العالم تهتم بتسليط الضوء على هذه الانتخابات وتحليل مختلف نتائجها وأبعادها، فإن هذا الأمر يرتبط بالدور والمكانة اللذين تحتلهما الولايات المتحدة الأميركية في عالم غير متوازن، وفي إطار علاقات دولية تحكمها شرائع تستند إلى المؤسسات والمواثيق التي وُقّع المتابع للتعليقات والسجالات التي واكبت العملية الانتخابية، إلى حين إعلان نتائجها الأولية، على نوعية المواقف الغريبة والمتسرّعة التي عَبّر عنها ترامب ومناصروه في موضوع النتائج. وإذا كان من المؤكّد أن تحفظات عديدة عَبّر عنها متنافسون على الرئاسيات الأميركية قبله، فإن مواقف هذا الأخير تجاوزت ردود الفعل المعتادة في الانتخابات الرئاسية السابقة. وجاء مفاجئاً موقف ترامب الغاضب من النتائج، وكذا رقصاته التي تواترت بصورة مثيرة ومُسلية في سنوات ولايته، وجديدها الرافضين نتائج الانتخابات، حيث ذهب إلى الساحة التي اجتمعوا فيها وسط واشنطن، واتجه نحوهم مُحيّياً، مبتسماً ثم مُقطّباً وراقصاً في الآن نفسه، يحرّك يديه وجسمه على إيقاع شعاراتهم المنددة بتزوير الانتخابات وسرقة الأصوات. يحصل هذا المشهد في أميركا التي ترعى الديمقراطيات وحقوق الإنسان في العالم، وتنصّب مؤسسات الحكامة من أجل انتخابات سليمة ومتوافق عليها بشأن القوانين التي تحكمها في الشرق والغرب! ويذكّر تمايل ترامب رأقصاً ومبتسماً، برقصته الأخرى، قبل الأولى بأيام، في أحد ملاعب الغولف، حيث حرص على إعلان موقفه المندّد بنتائج الانتخابات، وأعلن وهو يصوّب كرته ضارباً قراره المتعلق بفتح معركة قانونية ضد مزوّري التصويت والنتائج بطريقة استعراضية متغطرسة. لقد نسي، وهو يعلن ذلك داخل الملعب، أن أميركا موطن المؤسسات والتقاليد الديمقراطية. ولم يتردّد في الإشارة إلى أن سبب الأخطاء الانتخابية الحاصلة في بعض الولايات يعود إلى نتائج بعض الانتخابات بالبريد، وأن أخطاء أخرى حصلت تسببت فيها الأجهزة المُوظّفة في عمليات الإحصاء والترتيب . فاصبحنا أمام مشهد وخطاب لا علاقة لهما بالتجارب والتقاليد الديمقراطية الأميركية، يعلن فيهما الرئيس ومناصروه أن الانتخابات مُزوّرة، وأنها أكثر الانتخابات احتيالاً ويطالبون بلزوم إعادة الفرز!

انخرط محامو ترامب في عمليات متابعة ما اعلنه من تزوير للانتخابات الرئاسية، في محاكم الولايات التي أعلن فساد نتائجها، (أكثر من 24 دعوى قضائية في سبع ولايات)، ولأن أغلب ما أعلنه ترامب لم يجد في المحاكم الصدى الذي كان يحلم به، فقد بدأت تصدر عنه تغريداتٌ متواصلة في صفحته في الفضاءات الرقمية، بأن النتائج المعلنة تخص الجهات الإعلامية التي نشرتها ولا تخصه، فاصبحنا أمام جملةٍ من التغريدات والمواقف المتناقضة. وتذكّر تصريحاته الجديدة هذه برقصته في 15 سبتمبر/ أيلول الماضي في البيت الأبيض، في أثناء رئاسته حفل توقيع معاهدة التطبيع، التي جمعت بينه وبين وزيري خارجية الإمارات عبد الله بن زايد والبحرين عبد اللطيف الزياني ورئيس حكومة الكيان الصهيوني نتنياهو، فقد وقف بينهم متحدثاً بروح تشير إلى كثير من التعالي الكاشف عن كثير من مظاهر سياساته المتناقضة في المشرق العربي، وبدا الرجل وكأنه لا يريد أن تنتهي لا هي حسابات الرئيس المنتهية ولايته؟

> أصبح مؤكّداً اليوم أن الديمقراطية تحتاج دائما إلى مراجعات في ادواتها وآلياتها في العمل

ذهبت التحليلات والتعليقات على موقفه غير الواضح، مواقفه وادّعاءاته التي صدرت أحكام رفضها في المحاكم، إلى الحديث عن أمور غريبة، تتعلق بمرحلة ما بعد تسليمه النتائج المُعْلنة، إلا أننا لا نريد أن نستبق الأحداث، فالرجل ما يفتأ يُغرّد، وأنصاره ما زالوا بتظاهرون ويحملون لافتات تُعلن فوزه في الانتخابات. يواصل تغريداته الرافضة والمندّدة بالنتائج، والمعطّلة، في الآن نفسه، مسلسل الإعداد لترتيبات نقل السلطة للرئيس الجديد المنتخب يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2021.

يواصل ترامب تغريداته، وقد انتهت ولايته، إنه لا يضيف جديداً إلى المواقف التي رسمت سنوات رئاسته، وهو يذكّرنا بما قاله في خطاب تنصيبه رئيساً يوم 20 يناير 2017، حيث لوّح بما أطلق عليه «ردّ الاعتبار السياسي والاقتصادي للرجل المنسي». إنه عندما يحتجّ ويُندّد ويسْعى إلى الفوز بولاية ثانية، فإنه لا يريد أكثر من ردّ الاعتبار للرجل المنسي! تتكرّر مواقف ترامب المندّدة بفوز بايدن، بعتبر أن نتائج الرئاسيات المُعْلنة تخص إعلاماً منخرطاً في تقديم نتائج مزوّرة. وتتواصل مظاهرات أتباعه في بعض الشوارع داخل بعض الولايات حاملة صوره وشعاراته فوزه. وقد صدرت مواقف متناقضة من بعض قيادة الحزب الجمهوري، عاكسة مكانة ترامب داخل الحزب. وتحدث عقلاء كثيرون من الجمهوريين والديمقراطيين، داعين إلى ضرورة وقْف ترامب تغريداته المتواصلة في التّنديد بالنتائج، بحكم أنها تطعن في العمق في النظام الانتخابي وفي الديمقراطية الأميركية.

وعندما نستبعد الطّابع المشهدي والنفسي المرتبط بشخصية ترامب رجل الأعمال ورجل الدولة، والمرتبط في الآن نفسه، بطبيعة الديمقراطية الأميركية، نجدنا أمام مُعضلة تتعلق بالديمقراطية وآنْفتحتها الانتخابية في عالم متغيّر، فقد أصبح مؤكّداً اليوم أن الديمقراطية، سواء في المجتمعات في طور التّمَرّس بالياتها في الحكم، أو في الديمقراطيات التي تُنْعتُ بالعريقة، تحتاج دائماً إلى مراجعات في أدواتها وآلياتها في العمل، وكذلك في الغايات التي يرسمها لها الفاعلون السياسيون، تحتاج دائماً إلى إعادة فحص ومراجعة. وما وقع في الديمقراطية الفرنسية قبل انتخاب الرئيس ماكرون، وما يقع اليوم في أميركا بعد فوز جو بايدن، يؤكّدان هذا.

(أكاديمي مغربي)

أنقرة وموسكو بعد حرب ناغورنو كاراباخ

سمير صالحة

نجحت أذربيجان في استرداد جزء كبير من أراضيها التي تحتلها القوات الأرمينية منذ ثلاثة عقود، حيث عجزت القرارات الأممية وترويكا «مينسك»، الأميركية والروسية والفرنسية، في إعادة هذه الأراضي إليها، تحت ذريعة تثبيت الوضع القائم وإبقاء الأمور كما هي عليه، لتجنب انهيار أحجار الدومينو في القوقاز، والقائمة على توازنات إقليمية ودولية حساسة. وفي المقابل، تلتقي تحليلات وتقديرات موقف كثيرة عند نقطة أن روسيا هي المحرّك الأول لكل ما يجري، والمستفيد الأكبر من كل التطورات العسكرية والميدانية والسياسية لاحقاً، بعد فرض نفسها على التفاهمات التي تمت، أخيراً، بين باكو ويريفان، وعلى مرأى أنقرة ومسمعها، والتي ما زالت تحاول جاهدة الجلوس أمام طاولة حماية حصتها خلال تقاسم قطعة الجبن في المرحلة المقبلة.

ترك الكرملين أذربيجان تتحرّك عسكرياً بالتنسيق مع تركيا، لتوجيه رسالة مباشرة إلى حكومة باشينيان التي خرجت عن بيت الطاعة الروسي، وبدأت تستقوي بعلاقتها مع الغرب، لكنه تدخل سريعاً لوقف المعارك، عندما شعر أن الأمور وصلت إلى نقطة اللاعودة، بعد الدخول السريع للقوات الأذربيجانية إلى مدينة شوشا، والاستعداد للحسم العسكري، عبر توجيه ضربة قاضية للجيش الأرميني لا تخرجه من أراضيها فقط، بل تمنعه من استرداد أنفاسه سنوات طويلة.

حصلت موسكو على كل ما تريده: نجحت في تلقين أرمينيا الدرس الذي لا مهرب منه، وكان باتاجهان، أرميني وغربي يعني الياسوبا (الشتات) أيضاً، وكسبت باكو إلى جانبها مرة أخرى، بتجاهل عملياتها العسكرية الهادفة إلى قلب توازنات ملف ناغورنو كاراباخ، ودخلت في صفقة إقليمية جديدة مع أنقرة في ملفات جنوب القوقاز، وتقاسم النفوذ في مشاريع استراتيجية متعددة الجوانب والأهداف، ستكون مربحة ومغرية للطرفين، وقد تتحوّل إلى فرصة تأسيس علاقات استراتيجية أوسع في قضايا أخرى، إذا ما واصلت تركيا، وبعد وصول جو بايدن إلى السلطة، تحدّيها واشنطن في ملفات توتر ثنائية وإقليمية، تعني موسكو مباشرة.

فصل يوتين بين دوره راعيا وحيدا لكل السيناريوهات المرتبطة بحوار روسي أرميني وأذربيجاني والوجود التركي في منصة أخرى تجمع الروس والأتراك فقط، هو يفاوض الرئيس التركي، أردوغان، على دور تركي في الملف، مثل موضوع الممر البرّي الذي يصل الأناضول بأذربيجان وآسيا الوسطى عبر إقليم نهجوان، لكنه ربط المسألة بممرّ جديد، يبقي خطوط الاتصال والإمداد بين أرمينيا وكاراباخ، ويحل مكان ممر لاشين الذي سيسترده أذربيجان.

اختارت موسكو الحوار الثنائي، وهو أن تعطي باكو وأنقرة ما تريدان في ناغورنو كراباخ باتجاه سحب القوات الأرمينية المحتلة من الإقليم، وإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم، وإشراك تركيا في اللعبة، مقابل وقف القتال بضمانات وإشراف روسي على الملف، وعدم تدويل الأزمة. اتفاقية الدفاع المشترك بين روسيا وأرمينيا سيواكبها حتما اتفاقية لا تقل وزنا وأهمية بين أنقرة وباكو، وهو أقل ما يمكن أن تقدمه أذربيجان لتركيا كجائزة ترضية على خدماتها ودعمها العسكري لها في استرداد أراضيها. قد يكون بين أهداف أنقرة قبول باكو مثلا الوجود العسكري الروسي داخل الأراضي الأذربيجانية تسهيل دخول القوات التركية لموازنة العلاقات بين موسكو وأنقرة. تناور تركيا في الحديقة الخلفية لروسيا وموسكو تتابع ذلك عن قرب. تريد روسيا أن تضع يدها على الانتصارات التي حققتها باكو في ناغورنو كاراباخ وباكو تريد الاستقواء بالدور التركي لموازنة الاحتمالات والمتغيرات.

يبدو أن سيناريو دخول موسكو في مساومة مع باريس وواشنطن، شريكي الترويكا في «مينسك» تراجع لصالح التنسيق التركي الروسي الأوسع في المنطقة. أسقط التفاهم التركي الروسي سيناريوهات الحل الأوروبية التي كانت تدعو إلى اعتراف الأطراف الثلاثة، أرمينيا وأذربيجان وإقليم ناغورنو كاراباخ، بوحدة أراضي أذربيجان، مقروناً بنظام حكم ذاتي للإقليم، لكنه قد يستعير الطرح الأميركي القائم على فكرة اعتراف أذربيجان بخصوصية الإقليم والتعامل معه على أنه كيان له ذاتيته، مقابل تنازل أرمينيا عن قطعة من أرضها تضم إلى أذربيجان، وترتبطها بإقليم ناهشيفان الأذري المتصل جغرافيا بالحدود التركية.

اختارت روسيا، وكما يظهر، تركيا لتشاركها القرارات والغنائم في ملفات استراتيجية على خط القوقاز والبلقان واسيا الوسطى التي تستعد للقدوم الصيني خلال سنوات. ورقة إغراء لا يمكن تركيا مقاومة جاذبيتها. روسيا هي التي سهلت وراء تثبيت علاقاتها وترسيخها في ملفي سورية وليبيا، إلى جانب القوقاز، ونقل هذا التنسيق إلى مناطق وملفات أخرى، حيث الأزمات في جورجيا وأوكرانيا والبوسنة.

يقول باشينيان إنه لو لم يستسلم في موسكو لكان عشرون ألف جندي أرميني تحت الحصار اليوم. ولكن هزيمة القوات الأرمينية عسكريا على الأرض لا تعني هزيمتها سياسيا، طالما أن روسيا لم

بوتين وأردوغان في إسطنبول مطلع 2020 (ميخائيل سفيتلوف/Getty)

تعلن ذلك، وهي لن تفعله لإبقاء الورقة الأرمينية بيدها تلعبها مع أكثر من طرف ولأكثر من سبب. ما هزم باشينيان في أذربيجان تجاهله فرص السلام العديدة في الإقليم، ورهانه على التوازنات الدولية التي خيبت آماله، والدبلوسيورا الأرمنية في العالم التي ساومت لحماية مصالحها ونفوذها على حسابه، وتمرّده على الدعم الروسي لبلاده لصالح فرنسا وأميركا، وسقوطه في مصيدة قدرات قواته العسكرية لاستفزاز أذربيجان ومحاولة توسيع رقعة التمدد داخل أراض يحتلها. الخطوة المرتقبة الآن هي تغييرات سياسية حزبية عاجلة في أرمينيا بين مزيد من التطرف والتشدّد لصالح المشروع الغربي أو اللجوء الكاملة لصالح ما تريده موسكو. وفي كلا الحالتين، ستكون بريفان الخاسر الأول. قوات تركية إلى أذربيجان بطلب من باكو، وبتوافق تركي روسي على إدارة ملفات إقليمية مشتركة أبعد من ناغورنو كاراباخ، أليس ذلك موجعا لباشينيان وحلفائه في أكثر من مكان؟

إذا لم تحصل أنقرة على ما تريده في شرق المتوسط من خلال علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة فهي ستبحث عن تأمين ذلك في مكان آخر. الاحتمال الأقرب هو التفاهمات التركية الروسية الإقليمية. موسكو جاهزة لتقديم خدمات أكبر مثل المتوسط بين أنقرة وتل أبيب في ملف شرق المتوسط، وترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، بحكم المصالح التركية الإسرائيلية المشتركة. لا يمكن لإسرائيل التفريط بحوالي 40% من احتياجاتها للطاقة من الخط الأذري الذي يعبر جورجيا باتجاه الأراضي التركية.

احتمال يترسخ يوما بعد آخر. أن تكون موسكو قد اقنعت أنقرة بقدرتها على حسم ملف الأزمة السورية، وتسهيل المصالحة التركية الأرمينية والتركية الإسرائيلية، ورفع مستوى التنسيق التركي الصيني في القوقاز، وتقاسم كثير من النفوذ معها في القوقاز، وأن يكون الثمن المقابل هو رفع مستوى مسار العلاقات التركية الروسية من الشراكة إلى التحالف. تخترق تركيا التوازنات القائمة في آسيا الوسطى والبلقان، هي حتما هدية روسية مفخخة للرئيس الأميركي المنتخب، بايدن، الذي يقول إنه يستعد لمحاسبة تركيا على سياساتها الإقليمية.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

عودة إلى مربع الوهم

حسام كنفاني

منذ ظهور النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية الأميركية، والإعلان بشكل غير رسمي عن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالسباق، بدأت السلطة الفلسطينية بتغيير لهجتها التصعيدية ضد إسرائيل والإدارة الأميركية، والتي كانت قائمة على عناوين (لم ينفذ شيء منها فعلياً) تصعيد المقاومة الشعبية وإتمام المصالحة لمواجهة مخططات تصفية القضية، إضافة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما حصل عبر وقف التنسيق الأمني للمرة الأولى فعلياً. رد الفعل الأولي الذي صدر عن القيادة الفلسطينية بعد ظهور فوز بايدن، هو إعلان الاستعداد للعودة إلى طاولة المفاوضات، من دون انتظار ما إذا كان الرئيس الأميركي الجديد مهتماً أصلاً بملف القضية الفلسطينية، وخصوصاً أن تركيزه في الفترة الأولى من حكمه سيكون على الداخل الأميركي وإعادة رأب الصدع الذي سببته سياسات الرئيس الخاسر دونالد ترامب بين الأميركيين، إضافة إلى نزع فتائل التفجير التي زرعها في أكثر من ملف دولي.

لكن يبدو أن هذا الأمر ليس في اعتبارات السلطة الفلسطينية التي عادت إلى رسم وهم إمكان العودة إلى المسار التفاوضي السابق، والذي أثبت فشله في مناسبات عدة، معولة على أن الإدارة الديمقراطية الجديدة لن تكون على نفس القدر من الانصطفاف إلى الجانب الإسرائيلي كما كان ترامب، قد يكون هذا صحيحاً، لكنه لن يعني أيضاً انصطفاً إلى الجانب الفلسطيني، وخصوصاً أن النكسات التفاوضية الفلسطينية بشكل أساسي كانت في ظل حكم الإدارات الديمقراطية، تحديداً في كامب ديفيد وعهد بيل كلينتون، وهو ما لم تنسه الإدارة الديمقراطية اللاحقة، ممثلة بباراك أوباما الذي لم يقدم على مبادرة فعلية لإحياء العملية السلمية، وكانت جولات وزير خارجيته جون كيري شكلية، لم تحقق أي خطوة تقدم في هذا السياق.

لكن مع ذلك لم تضع السلطة هذا في الحسبان، وسارعت إلى محاولة «تسليف» الإدارة الأميركية الجديدة موقفاً يظهر «حسن النوايا» الفلسطينية تجاه إسرائيل، وهو ما برعت فيه القيادة الفلسطينية كثيراً خلال السنوات الماضية، من دون أن يؤدي إلى نتيجة. على هذا الأساس، أعلنت السلطة بشكل مفاجئ أول من أمس الثلاثاء، عن عودة التنسيق الأمني مع إسرائيل على المستويات كافة، رغم أن كل الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرار تجميد التنسيق لا تزال قائمة. فلا الحكومة الإسرائيلية أعلنت عن تخليها عن مشروع الضم في الضفة الغربية، ولا أوقفت بناء المستوطنات، ولا تراجعت عن مخططات التهويد. لعل الإنجاز الوحيد الذي يمكن وضعه في سياق هذا القرار هو حصول السلطة مجدداً على أموال المقاصة، وهو ما ربطه وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي باستئناف التنسيق الأمني، وهو ما حصل فعلاً. الأنكى من ذلك، أن معظم الأطر القيادية في السلطة الفلسطينية وفتح لم تكن على علم بالقرار، ولم تتم استشارتها فيه قبل أن يخرج عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، ليعلنه على الملأ.

هذه الخطوة الفلسطينية تعد عملياً عودة إلى المربع الأول من وهم التسوية، وخصوصاً أنها تترقب أن يلاقيها الرئيس الأميركي المنتخب في منتصف الطريق عبر التراجع عن بعض القرارات الجوهرية التي اتخذتها إدارة ترامب في ما يخص القضية الفلسطينية، وتحديدا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وسحب السفارة منها. غير أن هذا الأمر غير مضمون، وقد لا يحدث، فما يمكن أن يتخذه بايدن، أو ما قاله إنه سيفعله، هو إعادة تمويل الأونروا، وهو أمر غير مرتبط مباشرة بالسلطة، وربما إعادة فتح مقر المثلية الفلسطينية في واشنطن، وهو أقل بكثير مما ترقبه السلطة ومما هي مستعدة لتقديم مزيد من التنازلات من أجله.

المتوقع من بايدن عربياً

محمد أحمد بنّيس

يُلقي فوز جو بايدن، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بظلاله على أكثر من ملف في المنطقة العربية. ويُتوقع أن تكون أولى ارتداداته داخل محور الثورة المضادة، بعد أن وعد بايدن، في برنامجه الانتخابي، بوقف دعم الولايات المتحدة الحرب التي تخوضها السعودية في اليمن. الأمر الذي قد يربك الحسابات السعودية والإماراتية في المنطقة. شكّل دعم دونالد ترامب محور الثورة المضادة، إبّان السنوات الأربع الفائتة، أحد العناوين الرئيسة للسياسة الأميركية في عهده. وأصبحت هذه السياسة أكثر ارتهانا للخلفية اليمينية الواضحة لترامب الذي استعاض عن المنطلقات التقليدية التي تحكم السياسة الخارجية الأميركية بنزعة شعبوية جديدة بدت، في أحيان كثيرة، خروجا عن مقتضيات هذه السياسة، فلم يتورّع عن تحويل إدارته إلى حاضنة سياسية وأخلاقية للاستبداد العربي الجديد. وكانت علاقته بولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الأكثر دلالة في هذا الصدد، فلم يكتف بدعمه في حربه على اليمن ومغامراته في المنطقة، بل لم يتردّد في استعمال الفيتو الرئاسي في مواجهة قرار الكونغرس إنهاء الدعم الأميركي للسعودية في هذه الحرب. ودافع عن صفقات بيع الأسلحة للسعودية بسبب ما تضخّه من موارد مالية في الاقتصاد الأميركي، متجاهلا، بذلك، معاناة اليمنيين. كما استغل نفوذه للتغطية على تورّط بن سلمان في الجريمة المروّعة التي كان ضحيتها الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، على الرغم من أن أصواتا أميركية كثيرة تعالت مطالبة بمعاقبة المسؤولين عن هذه الجريمة.

في الصدد ذاته، كان دالّا ثناءُ ترامب على دور عبد الفتاح السيسي في ما اعتبره «إقرارا للنظام والأمن في مصر»، وشكل ذلك شرعنةً صريحةً للانقلاب العسكري الذي أطاح حكم الرئيس المنتخب، محمد مرسي، ووقوفا ضد المد الديمقراطي الذي دشّنته ثورات الربيع العربي (2011). وقد تقاطعت مصالح الثورة المضادّة (السعودية والإمارات) والاستبداد الجديد (مصر) مع إدارة ترامب التي رأت أن التحوّلات التي شهدتها المنطقة بعد 2013 تخدم استراتيجيتها اليمينية المعادية للاستقرار في المنطقة. والتقطت الثورة المضادّة الإشارة، فاستثمرت بعض الموارد في خطيها ود إدارة ترامب، أبرزها مكافحة التنظيمات الجهادية العابرة للحدود، وشراء الأسلحة، والانخراط في تصفية القضية الفلسطينية بتسويق صفقة القرن، وتمويل الحروب الأهلية العربية، وتدمير البنى الأهلية والمجتمعية، ومناهضة القوى المدنية والديمقراطية في المنطقة.

في ضوء ذلك كله، قد يشكّل فوز بايدن مقدّمة لتحوّل نسبي في السياسة الأميركية حيال المنطقة، بما لا يؤثر على التوازنات البنيوية التقليدية التي تحكم شبكة المصالح والنفوذ الأميركية الواسعة. إذ من المستبعد حدوث انقلاب راديكالي في هذه السياسة، خصوصا فيما له صلةٌ بالتحالف الاستراتيجي للولايات المتحدة مع إسرائيل، والذي سيكون ضمن أولويات الوافد الجديد إلى البيت الأبيض، كما يُفهم من تصريحات سابقة له، هذا إضافة إلى تأمين تدفق النفط الذي يمرّ ضمن البديهيات التي تحرص الولايات المتحدة عليها.

سيكون على بايدن إعادة التوازن إلى السياسة الأميركية، وتحريرها من نزعةٍ شعبويةٍ ساهمت في خلط مزيد من الأوراق في المنطقة. وإذا كانت مساندة إسرائيل وحماية أمنها تقعان ضمن أولوياته، فإن إعادة الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى طاولة المفاوضات، وطرح حل الدولتين، والتراجع عن القرار الذي اتخذه ترامب بوقف المساعدات الأميركية للفلسطينيين، ذلك كله قد يُشكّل مشروع تصوّر بايدن للصراع خلال السنوات الأربع المقبلة. وبالنسبة للملف الإيراني، من المتوقع أن يأخذ بايدن العصا من الوسط، فينتهج سياسة الحوار المشروط إزاء طهران، عبر البحث عن إمكانية إحياء الاتفاق النووي، وإيجاد تفاهماتٍ إقليميةٍ مع السعودية والإمارات بشأن الحرب في اليمن.

مؤكّد أن هناك أولويات دولية كبرى تتصدّر أجندة الرئيس الأميركي الجديد، من قبيل الصيد الصيني المقلق، وأزمة المناخ، والشعبوية الصاعدة في أوروبا. لكن هذه الأولويات تبقى مرتبطةً، بشكل أو بآخر، بما يحدث في المنطقة العربية، بالنظر إلى دور هذه الأخيرة في تغذية التقاطبات التي تحكم النظام الدولي الذي لا تريد الولايات المتحدة التنازل عن الهيمنة عليه.

عن وليد المعلم

غازي دحمان

حاول بعضهم وضعه في درجة مساوية لوزير الخارجية الأميركية الأسبق، هنري كيسنجر، الذي كان له أثر في السياسات الدولية في السبعينيات، بأفكاره ومناوراته الدبلوماسية ودهائه، ولكن وبما أن سورية ليست بحجم فعالية الولايات المتحدة وتأثيرها العالمي، لا بأس من اعتبار وليد المعلم، وزير خارجية نظام الأسد، من نجباء مدرسة كيسنجر.

سيطلق عليه بعضهم صفات كثيرة: زعيم تيار «البراغماتية المبدئية»، أو أحياناً «الحمامة» في نظام راديكالي، واعتباره الورقة الرابحة لهذا النظام في فتح العلاقات مع الغرب، لما يملكه من شبكة علاقات مهمة مع دبلوماسيي الغرب، ولمعرفته لقوانين اللعبة الدبلوماسية، وأساليب إدارتها، في الغرب والشرق، وبالتوازنات الدولية، واتجاه رياح المتغيرات الدولية، والقدرة على تحديد الموانئ الآمنة لسفن السياسة الخارجية السورية، وربما العربية. ولكن التطورات ستثبت أن ليس للرجل شخصية متفرّدة، ولا أسلوب مستقل، بقدر ما يمثل مديح دور الرفاق الحاكم منه، وهو ليس المعيا ولا مبادرا، إنما يتم تسييره عبر «روموت كونترول» في قبضة القصر الرئاسي وأجهزة المخابرات، بدليل أنه كان، في السنوات الأخيرة، يعاني من بطالة سياسية، بعد أن استولت بثينة شعبان على مساحة كبيرة من دوره. كما أصبح للمذيعة السابقة، لونا الشبل، دور يوازي نصف دور وزارته، بهياكلها وأطقمها.

لم يكن للمعلم أي بصمة في السياسة الخارجية السورية، لم يطوّر أدواتها وأساليبها أو أنماطها. بقيت على ما تسلمها من فاروق الشرع الذي تسلمها من عبد الحليم خدام. وعبر خمسين عاماً، كانت السياسة الخارجية السورية مزيجا من ارتجالات، أو تقليدا للسياسة الخارجية السوفييتية. لم يجر تأسيس معهد لتدريب الدبلوماسيين، أو مركز دراسات لجعل قرارات السياسة الخارجية ذات طبيعة علمية. أما اختيار الدبلوماسيين فكان في الغالب يعتمد على الوساطة والمحسوبيات. وفي أحيان كثيرة، تلعب المحاصصة المناطقية والطائفية دوراً مهما، وكان المنصب الدبلوماسي إكرامية أو منحة للعوائل والطوائف وأصحاب النفوذ تقدّمه أجهزة المخابرات والقصر الرئاسي.

طالما أبهر وليد المعلم مؤيدي النظام السوري بصفات وسلوكيات اعتبروها مؤشرات على وجود دبلوماسي محترف في ثقافته وسلوكه، مثل هدوئه وبرودة أعصابه، غير أن الأحداث كشفت أن الرجل كان بارعاً في الردح، منذ كان مساعداً للوزير فاروق الشرع، وجرى تسليمه ملف العلاقات اللبنانية، في مرحلة تصفية نظام الأسد شخصيات سياسية وقادة رأي عام 2005، ليوازن قدرة الإعلام اللبناني في التشهير والردح. أما سياسة التسويف والإغراق في التفاصيل والتفاوض لأجل التفاوض لتقطيع الوقت، فليست ميزة للمعلم ولا من اختراعه، بل من اختراع مدرسة حافظ الأسد التي تعتبر مزيجا من ثقافة طائفية سوفييتية مخابراتية ومؤامراتية.

وعلى الرغم من مشواره في الدبلوماسية، نحو خمسين عاما، لم يصنع وليد المعلم نجاحاً مميزاً. ومّما قال وسيط عملية السلام الأميركي الأسبق، دينيس روس، عن المعلم يوم نقله حافظ الأسد إلى دمشق، بعد تسع سنوات سفيراً ومفاوضاً مع إسرائيل، إن الوسط الدبلوماسي والسياسي في واشنطن سيفتقد حنكته، تبين أن هذا الأخير بردته الثقافة الحاكم منه، وهو ليس بدرجة كبيرة للمفاوضين الإسرائيليين، وكان مبالغاً في تقاريره التي يرسلها إلى النظام عن التقدّم في المفاوضات، وبيدو أنه لم يفهم بشكل كافٍ مقاصد الأسد من المفاوضات مع إسرائيل. غير أن نظام الأسد سيعمد إلى ترقية المعلم إلى مساعد لوزير الخارجية، ليصبح وزيراً للخارجية في 2006، للاستفادة من شبكة علاقات كوّنها في نيويورك وواشنطن، وقد يستفيد منه في التواصل مع إسرائيل، لمعرفة الخارجية الإسرائيلية به جيداً نتيجة ساعات طويلة قضاها دبلوماسيوها في التفاوض معه.

وعما قيل عن حنكة المعلم وقدراته الدبلوماسية، لم تكن وزارة الخارجية السورية المليء المناسب الذي تظهر فيه براعة اللاعبين ومقدراتهم، فالسياسات التي يؤديها الأشخاص في هذه الوزارة غالباً ما تكون مرسومة بمسطرة دقيقة، عادة، معيار الحكم على رجال الدبلوماسية خدمتهم دولتهم. ووليد المعلم كان خادماً بارعاً لنظام الأسد، شأن أي شبّيح صغير كان يهتف «الأسد أو نحرق البلد»، إذ طالما كرّر المع

هو يكذب وهي أيضاً تكذب

دلال البزري

هو: زعيم طائفي من بين الزعماء. جبران باسيل، الأشهر من بين نظرائه. يتلقّى صفعة أميركية قوية، بعقوباتٍ اقتصادية تهمّشه، وربما تقضي على حلمه بالصعود إلى عرش الجمهورية، بعد انقضاء عهد عمّه الرئيس. ردّه لا يتأخر. يرتدي ثوب البطولة، والتضحية والجلْجلة. ثم يروي لنا أنه، عشية صدور العقوبات، اتصل به «مسؤول أميركي»، وطلب منه فكّ العلاقة مع حزب الله فوراً، وإلا ستُفرض عليه عقوبات. وتابع: إن الأميركيين استخدموا معه «سياسة العصا والجزرة»، وقدّموا له مغريات بالنجومية والسخاء المادي. ولكنه هو ليس «عميلاً». لا يخالف مبادئ حزبه القائمة على الامتناع عن «الأخذ بتوجيهات الخارج». وبالتالي، لن يتخلى عن حزب الله. وسأل الأميركيين «هل لو قطعت العلاقة مع حزب الله.. لم أكن سأصبح فاسداً وفقاً لقراركم؟».

هي: سفيرة الولايات المتحدة في لبنان، دوروثي شيا. لا تلبث هي الأخرى أن تردّ عليه. فتروي: النائب جبران باسيل أبدى استعداده لفكّ التحالف الذي يجمعه مع حزب الله مقابل شروط معينة، مشيرة إلى أن العقوبات التي فرضتها بلادها على باسيل، لارتكابه وقائع فساد، هي بموجب قانون ماجنيتسكي وحسب، المقتصر على الفاسدين. وأن باسيل أعرب لها شخصياً عن امتنانه لأن الولايات المتحدة الأميركية جعلته يرى كيف أن العلاقة مع حزب الله غير مواتية للتيار الوطني الحر الذي يرأسه. وبعبارات دبلوماسية، بدل أن تصرخ في وجهه «كذّاب»، تختم: «أن رئيس التيار الوطني الحر (باسيل) قام بتسريب معلومات انتقائية خارج سياقها تتعلق بمناقشات جرت بينهما، ظناً منه أن ذلك الأمر يخدم قضيته». مضيفة: «لديه سوء فهم لكيفية سير العقوبات ونقص في فهم السياسة الأميركية وكيفية صنعها».

من بين هؤلاء الاثنين، من نصدّق؟ السفيرة الأميركية؟ الموظفة في إدارة رسمية، يرأسها أكبر كذّاب في تاريخ الجمهورية الأميركية؟ أكثر من ليندون جونسون، وخلفه ريتشارد نيكسون، اللذين كذبا بالوقائع، وتذرّعا بهجوم وهمي على مدمرة أميركية في خليج تونكان، ليشنوا غزواً على فيتنام، ويستمروا فيه .. أو أكثر من جورج بوش، الأحدث عهداً، الذي قال إنه ذاهب لغزو العراق بغية القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي صنعها صدام حسين.. نعم ترامب هو الأكذب من هؤلاء الثلاثة. ومن البديهي أن الموظفين العاملين تحت إمرته يقومون بواجبهم عندما تنزل عليهم تعليماته، هو الكذّاب العلني. وأهم كذبة للسفيرة الأميركية: إنها تعاقب على فسادٍ ليس حكراً على باسيل، أو جماعة «المحور الإيراني».

أم نصدّق إذن جبران باسيل؟ صاحب الأرقام القياسية بالكذبين، المحلي والدولي. وبشهادة وقائع لا تنتهي. ما يطول سرده وشرحه هنا. وهو، أي باسيل، مثل غيره من سياسيي لبنان، استفاد جلّ الاستفادة من العهد الترامبي، خصمه «الجيو سياسي». إفادة معنوية ورمزية من أرقى المستويات. فكما أن الرئيس الأميركي أدخل عائلته إلى المكتب البيضاوي، كذلك فعل عمّ جبران، أي الرئيس الذي سلّمه من المفاتيح ما يتفوق عدداً وثقلاً من التي سلمها الرئيس الأميركي لصهره جاريد كوشنير. مثل ترامب أيضاً، جبران انقسامي، يشتغل على الغريزة. انقسامي على أساس طائفي، كما يجدر بزعيم لبناني أن يكون، لكي يبقى. صحيحٌ أنه لا يتفوّق على ترامب بعدد كذباته. ولكن هذا الأخير منحه نَفَساً إضافياً على نَفَسه الأصلي، فتنوعت أكاذيبه، وصارت تستحق فرزاً متأنياً لكثرة مشتقاتها: من التلفيق والنفاق، والغش والخداع والتحريض، إلى المداهنة والمراوغة والتضليل والتزييف والبُهتان. فضلاً عن عيّناتٍ من الأقوال المشفّرة التي لا تعني شيئاً إلا لجمهوره المحدود والمغلق، أو لخصوم أو حلفاء يتنازع معهم على الحصّة، المسروقة أصلاً. وأوضح كذبة لباسيل في حالتنا هذه أنه مخلص لحزب الله، من باب «ثباته» في محور الممانعة.

مع أن في كذبة الاثنين شيئا من الحقيقة: ضع العقوبات جانباً، وهي سلاحٌ قد يتفوّق على الطائرات المسيَّرة. السفيرة الأميركية تقول شيئاً من الحقيقة، عندما تعرض حيثيات العقوبات، بأنها تعود إلى فساد باسيل، وهو فساد مشهود. لا حاجة له لـ«الوثائق». وأن تعتمد العقوبات على قانون ماجنيتسكي وحسب، من دون غيره من القوانين، لا يكشف عن حقيقة الدافع الأميركي. ولو على سبيل «التربية» السياسية. ولكن أن يدور الحديث عن حزب الله لدى الاثنين، بالسلب أو الإيجاب، فهذا يعني أن العلاقة مع هذا الحزب كانت معيار العقوبات.

وإذا تذكّرنا الشخصيتين اللبنانيتين السابقتين موضع العقوبات الأميركية، يمكننا الاستنتاج بسهولة أن موقف جبران باسيل المتأرجح من الحزب، لا «الثابت» كما يتغنى، تبعا لتأرجح موازين القوى، هو محور الموضوع. خلف حجة الفساد، الرسالة الأميركية واضحة: كل من له علاقة بحزب الله هو فاسد. كل من يحلّ ارتباطه بحزب الله مُعفى من العقوبات، أي ضمناً غير فاسد، لا يستاهل عقوبات. وربما يأتي يوم تضم الولايات المتحدة خصوم حزب الله في لائحات عقوباتها، فقط لأنهم تراخوا أو استرخوا معه.

تترك السفيرة الأميركية لنا ما نحن مستعدّون لتصديقه: أن جبران باسيل حاول أن يعقد صفقة مناورة، أو صفقة مراوغة.. مع الأميركيين. فهذه من طبائعه الصريحة. ويصفها بعض المعجبين بـ«الذكاء الحاد».

> ما يجمع جبران باسيل والسفيرة الأميركية أن نظامي بلديهما ديمقراطيان، مع فرق في «نوعية» هذه الديمقراطية

> الحقائق الملغومة، المنقوصة، المجتزأة، التقريبية، الضبابية.. الحقائق المنسوجة بخيطان دقيقة وسميكة، المجدولة بضفائر مرصوصة، ليست من خصائص الديمقراطية

من هنا، جبران باسيل، بـ«ذكائه» هذا، ترك لنا بعض الحقائق. أن الأميركيين ضغطوا عليه لكي يفكّ ارتباطه بحزب الله. ثم يعود إلى التلفيق بأنه «لا وألف لا».. فنغمة الحلف الأبدي مع حزب الله. وهلم جرا.. الحقائق الملغومة، المنقوصة، المجتزأة، التقريبية، الضبابية.. الحقائق المنسوجة بخيطان دقيقة وسميكة، المجدولة بضفائر مرصوصة، إنما من جذور الاستبداد وفنونه. عندما تتعطّل عقول المواطن، هكذا، بأكاذيب يومية، تطاول القضايا الكبرى كما الصغرى، لا يعود المواطن يستطيع أن يفهم، أن يتحرك، أن يعلّي صوته. خصوصاً المواطن الغارق في طوَفان بلاده. كثيرون باتوا يقرّون بالكذب في الأنظمة الديموقراطية، ويرونه «حلالاً». وترفع من نسبة هذا التسليم سمومٌ تنخر بالديموقراطيات العريقة، وتحولها إلى ممالك كذب، مثلها مثل ممالك الاستبداد. وقد يكون صعود ترامب، وما يشكّله من خطر على الديموقراطية، هو من تسرّب سموم الكذب في بنية العقل الديموقراطي الغربي العميقة.

ما يجمع جبران باسيل والسفيرة الأميركية أن نظامي بلديهما ديموقراطيان. مع فرق، ليس الحجم أو القوة أو الثروة، بل في «نوعية» هذه الديموقراطية. الأميركية حيوية، قادرة حتى الآن أن تحمي نفسها بنفسها، ولو نسبياً. هي تغير وتبدّل وتحاول. تنجح مرة وتخفق أخرى. فيما الديموقراطية اللبنانية، على كثرة حركتها وضجيجها، تعوزها البرَكة.. لم تغير ولم تبدّل ولم تحاول، فهي ديموقراطية «توافقية» لدولة طائفية، تحاصصية، مفْلسة، بلا أخلاق ولا عيب ولا مقاييس ولا دستور ولا قوانين. ومن قواعد بنيتها كذبٌ، كان في بداية عهده مسموحاً، أكثر من اللازم ربما. فتتطوّر إلى كذب أسطوري، لا تزيحه الملائكة، ولا يقدر عليه الرُسل. التغيير، إن كان فيه أمل، يبدأ بتفكيك منظومة الكذب التي تقوم عليها هذه «الدولة»، الحاكمة لحياتنا وموتنا.

(كاتبة لبنانية)

الفلسطينيون داخل إسرائيل وحق تقرير المصير

سعيد زيداني

إذا تركنا جانبا، لغرض النقاش، الفلسطينيين الآخرين (فلسطيني المناطق المحتلة منذ العام 1967 وفلسطينيي بلدان اللجوء والشتات)، واليهود الآخرين (اليهود الذين ليسوا مواطنين فعليين في دولة إسرائيل)، لأمكننا القول إن «قانون القومية» الصادر عن الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في 19 يوليو/ تموز 2018، يفصل، وبحد السكين، بين نوعين من المواطنين في الدولة: مواطنين أسياد (يهود إسرائيل)، ومواطنين أتباع (المواطنين الفلسطينيين داخل الدولة أساسا). المواطنون الأسياد هم من ينطبق عليهم حق تقرير المصير (لؤلؤة تاج الحقوق الجماعية/ الوطنية)، بينما المواطنون الأتباع هم من لا ينطبق عليهم مثل هذا الحق الجماعي. بكلمات أدق وأبسط، قانون القومية هذا، وبقوة إلزام القانون الأساس ذي البعد الدستوري، يقول صراحة ما قالته قوانين عادية سابقة ضمنا، إن السيادة في الدولة تقتصر على اليهود فقط، ولا سيادة بالتالي لغير اليهود فيها. ألا ينتج عن ذلك، مباشرة وبالضرورة، أن المساواة في الحقوق بين اليهود وغير اليهود في الدولة (يجب أن) تظل تحت سقف سيادة اليهود ومشتقاتها؟ وألا ينتج عن ذلك، مباشرة وبالضرورة أيضًا، استثناء الفلسطينيين داخل إسرائيل وممثليهم في البرلمان، بطريقة أو بأخرى، من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالسيادة ومشتقاتها؟ الفلسطينيون داخل إسرائيل ليسوا شركاء حقيقيين في اتخاذ القرار، مثلًا، بشأن ضم مناطق أو التنازل عن مناطق سبق ضمها (القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية)، أو بشأن طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها، أمنها، رموزها، التزامها تجاه يهود العالم، وهكذا. غني عن القول في هذا الصدد إن ديمقراطية الدولة والمواطنة الإسرائيلية هما تحت سقف سيادة اليهود. وكلتاهما إذن منقوصتان بالنسبة للمواطنين غير اليهود في الدولة.

ما العمل؟ أو: ما هو الواقع السياسي الذي يجب النضال من أجله والتصويب نحوه، والذي في إطاره تتحقق المساواة التامة في الحقوق بين اليهودي وغير اليهودي (أساسا الفلسطيني)، من المواطنين في الدولة؟ علمًا أن المساواة المقصودة هي المساواة في الحقوق على مستوى العضوية في المجتمع السياسي، كما على مستوى الخدمات والمخصصات والممتلكات.

من الواضح، وضوح الشمس (كما يقال)، أن واقعًا سياسيا تتحقق فيه المساواة التامة في حقوق المواطنة الديمقراطية يتنافى مع الإصرار الصهيوني على يهودية الدولة، لما ينطوي عليه مثل هذا الإصرار على الأغلبية اليهودية الساحقة في الدولة، وعلى التزاماتها وأولوياتها اليهودية. إن واقعًا سياسيًا تتحقق فيه المساواة التامة في الحقوق يتطلب، في رأيي، لا أقل من تحويل إسرائيل إلى «دولة جميع مواطنيها»، أو قل: دولة تساوي في الحقوق، كل الحقوق، بين جميع مواطنيها. تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها هو، إذن، شرط ضروري لتحقيق المساواة التامة في حقوق المواطنة الديمقراطية. ولكن هذا الشرط ليس كافيًا لتحقيق المساواة التامة فعليا. فطالما ظلت إسرائيل دولةً بأغلبية ساحقة من المواطنين اليهود، يظل خطر التمييز والانتقاص من الحقوق قائمًا، كما تدل على ذلك تجارب الأقليات العرقية، خصوصا الأصلانية، في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا وغيرها من الدول. بكلمات أخرى، لكي تكون المساواة في الحقوق تامة فعليا، هناك حاجة إلى إجراءات إضافية، تكون سياج حماية لحقوق الأقلية العرقية. وسياج الحماية هذا يأخذ عادة شكل الحكم الذاتي الجدي، وليس الثقافي فقط. غني عن القول في هذا الصدد إن تحويل إسرائيل الى دولة جميع مواطنيها يتضمن إلغاء جميع القوانين التمييزية، وعلى رأسها قانون القومية، الظالم والفاسد.

بناء على ما ورد أعلاه، تحويل إسرايل إلى دولة جميع مواطنيها وإنجاز حكم ذاتي جدي للفلسطينيين مواطني الدولة شرطان ضروريان لتحقيق المساواة التامة في الحقوق، قانونيا وفعليا على حد سواء، ولكن هذين الشرطين ليسا كافيين، فبما أن الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل جزء من شعب يعاني في معظمه من واقع الاحتلال الحربي أو/ واللجوء القسري، فهناك بالتالي شرط ضروري ثالث لتحقيق المساواة التامة في الحقوق: شرط الحل النهائي للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، والذي يتضمن، من بين أشياء أخرى، إزالة الاحتلال وإنصاف اللاجئين. هذه الشروط الثلاثة، كل منها ضروري، وفي اجتماعها تكون كافية لتحقيق المساواة التامة في الحقوق، الفردية والجماعية/ الوطنية، بين اليهودي/ الإسرائيلي والفلسطيني في الدولة.

ينتج مما تقدم، أي عند استيفاء الشروط الثلاثة المذكورة، أن الواقع السياسي المنشود يتطلب أو يفترض أو يقوم على أحد النوعين التاليين من الحلول للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي: أولا، حل الدولة الديمقراطية الواحدة (أحادية أو مفدرلة أو ثنائية القومية) للكل الفلسطيني (يشمل اللاجئين) والكل اليهودي/ الإسرائيلي. في دولة كهذه، دولة جميع مواطنيها، يتساوى الطرفان المذكوران في الحقوق، الفردية والوطنية على السواء. أما الحلول من النوع الثاني، ثانيا، فهي حلول دولتين متجاورتين بسلام، كل منهما دولة لجميع مواطنيها، وفي دولة إسرايل ذات الأغلبية من المواطنين اليهود، يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي «كامل الدسم»، حكم ذاتي يصون الهوية المميزة من جهة، ويحصن الأقلية من «الأفضليات الخارجية» للأغلبية في الدولة من جهة أخرى.

أم الفحم، ذكرى النكبة 2019 (ماتي ميلشتاين/Getty)

> تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها وإنجاز حكم ذاتي جدي للفلسطينيين مواطني الدولة شرطان ضروريان لتحقيق المساواة التامة

> طالما ظلت إسرائيل دولةً بأغلبية ساحقة من المواطنين اليهود، يظل خطر التمييز والانتقاص من الحقوق قائماً

الممثل: أو: من يقود النضال، نضال الفلسطينيين داخل إسرائيل، من أجل الوصول إلى، أو الاقتراب من، الواقع السياسي المنشود، والذي حاولت وصف ملامحه الأولية أعلاه؟ من الواضح أن «القايمة المشتركة»، أو الأحزاب الفلسطينية الممثلة في الكنيست، منفردة أو مجتمعة، لا تستطيع أن تكون الحامل الوحيد، أو حتى الحامل الرئيس، لمشروع كهذا. مشروع كهذا هو في الصلب مشروع فوق - برلماني، والنضال من أجله هو أساسًا وطني/ ميداني من جهة، ويتطلب تنسيقًا وتكاملا مع الأطراف التمثيلية للكل الفلسطيني من جهة أخرى. أضف إلى ذلك، محدودية تمثيل الأحزاب ومحدودية تأثيرها وإنجازها، إذ إن قطاعات واسعة من الفلسطينيين داخل إسرائيل تتقاطع في الانتخابات البرلمانية لأسباب مبدئية، كما أن هناك حركات سياسية وازنة محظورة، فعليا أو بالإمكان، من المشاركة في تلك الانتخابات، أساسًا بسبب منطلقاتها الأيديولوجية.

مشروع وطني كهذا يمكن، في اعتقادي، لـ«لجنة المتابعة العليا»، بل يجدر بها، أن تكون حاملا له. ولكن: ليس بتركيبتها ووضعيتها، وربما تسميتها، الحالية. ويعرف العارفون أن «لجنة المتابعة العليا» تحتاج إلى إعادة بناء جدية، إذا أريد لها أن تكون القيادة الوطنية العليا للفلسطينيين داخل إسرائيل، إعادة بناء على أسس ديمقراطية قويمة. كما ويعرف العارفون أن الانتخابات هي عصب هذه الأسس الديمقراطية القويمة. المطلوب، إذن، هو جسم تمثيلي منتخب (بهذه التسمية أو تلك) يكون القيادة الوطنية العليا، وتكون الأحزاب الفلسطينية الممثلة في الكنيست، متحدة او متفرقة، ذراعه البرلماني؛ جسم منتخب يقود العمل/ النضال الوطني الميداني، ويحتضن القضايا الجماعية الكبرى (التعليم بمراحله المختلفة، الأوقاف الإسلامية، قضية المهجرين منذ نكبة 48، إلخ)؛ جسم منتخب يعبر أيضًا عن الأفضليات بشأن مواصفات الحل النهائي للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، كما بشأن موقع فلسطينيي 48 في مثل هذا الحل.

وختامًا، قانون القومية يقول لمن تغافل أو تجاهل أو تعامى إن ما يتوجب النضال من أجله هي الحقوق الوطنية، وحق تقرير المصير لؤلؤة تاجها. هذا يعني، في ما يعنيه، أن ما يتوجّب النضال من أجله، إضافة إلى المساواة في الحقوق المدنية في الدولة، هو حل من أحد النوعين السابق ذكرهما للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي اليهودي. أما عبء قيادة هذا النضال الوطني فتقع على عاتق قيادة وطنية منتخبة، تكون بديلا للجنة المتابعة العليا أو نتيجة لإعادة بنائها ديمقراطيا؛ قيادة وطنية تكون الأحزاب الممثلة في الكنيست ذراعها البرلماني ليس أكثر. وتكون لها، بالطبع، أذرع عمل ونضال أخرى. وأخيرًا، بحل للصراع حسب مواصفات أحد النوعين المذكورين سابقا، نكون، نحن فلسطينيي 48، قد مارسنا حق تقرير المصير وأصبحنا، تبعًا لذلك، مواطنين أسيادا في وطننا.

(كاتب وأستاذ جامعي فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads